

# التشابه والاختلاف بين السيسي وقيس سعيد لتقويض الإخوان في مصر وتونس

## خسارة النهضة ستكون مضاعفة إذا مضت في طريق الجماعة الأم

دفعت قرارات الرئيس التونسي قيس سعيد بتجميد عمل البرلمان وإعفاء رئيس الحكومة بالمقارنة بين الحالتين التونسية والمصرية في التعامل مع جماعة الإخوان المسلمين على الرغم من أن الحدثين يجعلان النتيجة متباعدة خاصة أن لكل بلد خصوصية مجتمعية وأجواء سياسية وأمنية مختلفة.



محمد أبو الفضل  
كاتب مصري

القاهرة - منذ إعلان الرئيس التونسي قيس سعيد عن قرارات مصرية استهدفت ضبط الخلل في بعض مفاصل الدولة مساء الأحد، دخلت قطاعات عديدة في مفاوضات بين ما جرى في القاهرة قبل ثمانية أعوام ضد جماعة الإخوان عندما كان الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي وزيراً للدفاع وقتها، وبين ما يدور في تونس حالياً من تفاعلات على إثر الخطوة الأخيرة لتقويض هيمنة حركة النهضة الإخوانية.

وعبر البعض من التونسيين عن أميانتهم والزعاجهم من تكرار النموذج المصري الذي قضى على جماعة الإخوان في التمكين والسيطرة على دواليب الدولة وتسبب في خمول الحياة السياسية بصورة كبيرة.

لكن المقارنة بين الحالتين أو الحديث تجعل النتيجة متباعدة، فشكل بلد خصوصية مجتمعية وأجواء سياسية وأمنية مختلفة تتحكم في تحديد الخيارات المناسبة له، أدت إلى نجاح التجربة الأولى بينما تواجه التجربة الثانية (تونس) تحديات كبيرة تجعل الشبح المصري بعيداً ومقيداً بظوابط تضاعف من صعوبة إعادة إنتاج السيناريو ذاته.

واعتدلت الخطوة المصرية على قوة المؤسسة العسكرية المتداخلة في الكثير من مناحي الحياة وتحظى بتقدير عاطفي لدى فئات كثيرة من المواطنين ويعتبرونها المنفذ في المنعطفات الخطرة، في حين ينأى الجيش عن الحياة السياسية في تونس، ما جعله غير متشابك كثيراً في جوانب لا تتعلق بطبيعة عمله المهني المباشر.

ويقول مراقبون إن الرئيس قيس سعيد لم يكن يقدم على قراراته دون الحصول على دعم قوي من قيادات نافذة في المؤسسة الأمنية، بشقيها العسكري والشرطي، لأن القرارات تحتاج إلى قوة لتنفيذها على الأرض والتصدي لرفض حركة النهضة لها والتي أكدت رفضها منذ البداية ولوحث بالنزول إلى الشارع كنوع من الاحتجاج والمواجهة، وهو ما دعا قيس سعيد إلى حق قوات الأمن في مبادلة الرضاة برصاصات كثيفة، في إشارة إلى الإصرار على الثقة في المؤسسة الأمنية.

تحتبط بالخطوة التونسية حالة من الصمت الإقليمي والدولي نسبياً، بعيداً عن أتباع الإخوان في العالم بأولهم المختلفة، ولذلك يفسر الصمت على أنه

استفاد رئيس حركة النهضة راشد الغنوشي مما جرى في مصر عام 2013 وعقد صفقات مع الرئيس الراحل الباجي قائد السبسي على إثرها، لأنه أراد أن يحافظ على حظوظه السياسية، ربما تكون الدوافع التي أدت به إلى التوافق أقل وطأة مما هو حاصل الآن، لكن الوضعية التي تعيشها الحركة وقادتها وكوارها أشد صعوبة وتجعل من اللجوء إلى اعتصامات على الطريقة المصرية مكلفة، كما أن رفع سقف الاعتماد على العنف ستكون له ارتدادات أمنية قد تقوض ما بنته الحركة على مدار العشرات من السنين.

أكدت تجربة جماعة الإخوان في مصر أن خسارتها كانت كبيرة عندما قررت الاعتماد على جهازها السري العسكري في ممارسة العنف، وأخطأت بتحالفها مع تنظيمات إسلامية معروفة بنهجها الإراهي، ما أفضى إلى خيانة واحدة، ولا تزال الجماعة تبذل جهوداً لإقناع جهات عدة بعدم صحة العلاقة التي وثقتها تقارير غربية.

وتفتتها تقارير غربية.



صوت الشارع اليوم

## أحداث مفصلية في تونس: من الثورة إلى تجميد البرلمان

- مارس 2016: الجيش يحول الموقف لصالحه في المواجهة مع تهديد المنشعبين بهزيمة العشرات من مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية الذين اقتحموا بلدة جنوبية عبر الحدود الليبية.
- ديسمبر 2017: الاقتصاد يقترب من نقطة الأزمة مع ارتفاع العجز التجاري وهبوط قيمة العملة.
- أكتوبر 2019: الناخبون يبدون استيائهم من الأحزاب الكبرى وينتخبون في البداية برنانا مقسماً بقوة ثم ينتخبون بعد ذلك السياسي المستقل قيس سعيد رئيساً للبلاد.

تونس - أقال الرئيس التونسي قيس سعيد الحكومة وجمّد عمل البرلمان يوم الأحد في واحدة من أكبر التحركات السياسية وأبرزها التي تشهدها البلاد منذ اندلاع الثورة التي أطاحت بالرئيس السابق زين العابدين بن علي.

- ديسمبر 2010: بائع الخضر محمد البوعزيزي يضرم النار في جسده بعد أن صادرت الشرطة عربة، وفجرت وفاته وجنازته احتجاجات على البطالة والفساد والقمع.

- يناير 2011: هروب الرئيس زين العابدين بن علي إلى السعودية مع إشعال الثورة التونسية انتفاضات في جميع أنحاء العالم العربي.

- أكتوبر 2011: حزب النهضة الإسلامي يفوز بمعظم مقاعد المجلس التأسيسي حينها ويشكل ائتلافاً مع الأحزاب لوضع دستور جديد.

- مارس 2012: تزايد الاستقطاب بين الإسلاميين والعلمانيين، لاسيما في ما يتعلق بحقوق المرأة مع تعهد حزب النهضة بإبقاء التشريعية الإسلامية خارج الدستور الجديد.

- فبراير 2013: اغتيال القيادي البارز شكري بلعيد مما أثار احتجاجات في الشوارع واستقالة رئيس الوزراء والمتشددون ينشون هجمات على الشرطة.

- ديسمبر 2013: حزب النهضة يتخلى عن السلطة بعد احتجاجات حاشدة وإجراء حوار وطني كي تحل محلها حكومة من التكنوقراط.

- يناير 2014: البرلمان يوافق على دستور جديد يكفل الحريات والحقوق الشخصية للأقليات ويقسم السلطة بين الرئيس ورئيس الوزراء.

- ديسمبر 2014: الباجي قائد السبسي يفوز بالانتخابات الرئاسية. وحزب النهضة ينضم إلى الائتلاف الحاكم.

- مارس 2015: هجمات لتنظيم الدولة الإسلامية على متحف باردو في تونس تسفر عن سقوط 22 قتيلًا. ومسلك يقتل 38 شخصاً في منتجع ساحلي في سوسة في يونيو.

وتشير تجارب حركة النهضة إلى ميلها للحفاظ على هيكلها سلمية وعدم المجازفة بالدخول في مواجهة غير مضمونة العواقب، فمع أن الفضاء الإقليمي يحفل بوجود قوى إسلامية نشطة إلا أن حكومات الدول المجاورة لن تسمح بتحويل تونس إلى بؤرة جديدة للإرهاب ما يرجح أن الرئيس التونسي قام بإجراء مشاورات مع قادة المغرب والجزائر، باعتبارهما أكثر بلدين يمكن أن يتأثرا بأي تطورات سلبية في تونس.

ناهيك عن أن الزيارة التي قام بها الرئيس قيس سعيد للقاهرة في أبريل الماضي وما حظي به من حفاوة من جانب الرئيس السيسي توجي بان هناك تنسيقاً سياسياً تم بينهما.

### رأس الحربة التونسية

وفر السيناريو المصري السابق ونتائجه في حماية الدولة وتقليص نفوذ الإخوان خبرات لكل من الرئيس سعيد وحركة النهضة والمجتمع الدولي الذي يراقب ما يجري على ضوء القرارات الأخيرة، بما يجعل كل طرف يضع قدميه في المكان الذي يناسبه، فالتباين في الجذور بين السيسي وسعيد ومكانة كليهما في المنظومة الرسمية لا يعني عدم تصويب الأخطاء التي ظهرت في التجربة المصرية.

لذلك سيكون المجتمع المدني القوي في تونس هو رأس الحربة في ضبط توازنات المشهد السياسي، فإذا كانت فئة منه تتحلل ما وصلت إليه الأوضاع في البلاد من تدهور جراء تحالفها البراغماتي مع النهضة، فهناك فئة أخرى أكبر كانت ممتعضة من هذا التحالف وتوابعه، ووقوفها في صف الرئيس سعيد حالياً وتفهيمها لدواعي قراراته سيساعدانها على تكلمة خطواته لضبط الأداء المنفلت لحركة النهضة.

اتفقت التجربة المصرية للمجتمع المدني القوي والأحزاب النشطة في عملية ترشيح المرحلة التي تلت سقوط الإخوان والحد من التغول على الحريات العامة التي استخدمها الخطاب الرسمي للدولة بهدف حماية أركانها من المتشددین، غير أن نتائجها انعكست على الفضاء العام وأصبحت ما تبقى من قوى مدنية بالتكلس. تقود أوجه الاختلاف الكثيرة بين مصر وتونس إلى حصيلة مغايرة في النائية شريطة تغلب الحكمة من قبل القوى المنخرطة في الأزمة الراهنة، ففقدانها يمكن أن يؤدي إلى نتيجة سيئة في ظل الشكوك التي تخيم على قدرة المؤسسة الأمنية على الصمود في مواجهة طوفان غير مستبعد من العنف قد تلجا إليه النهضة وروافدها في الشارع.

موافقة ضمنية على الخطوة، في هذه الحالة سيكون الطريق مفتوحاً أمام نجاح قرارات الرئيس قيس سعيد، بما يضيق الخناق على تحركات حركة النهضة في توظيف المجتمع الدولي لصالحها. في المقابل، شهدت الحالة المصرية عاصفة من الرفض الدولي استمرت سنوات، ومع أنها لم تكن سابقة في تاريخ التغيير بهذه الطريقة في المنطقة، غير أن الرفض لها بلغ حداً يقترب من حصار الدولة المصرية سياسياً وحمل معه تداعيات عانى منها النظام الحاكم الذي جاء تالياً للإخوان.

وينطوي التباعد في التقييم الخارجي على إشارة قاتمة لحركة النهضة، فإذا كانت جماعة الإخوان أخفقت في إحداث تحول في المشهد المصري وهي تقف مدعومة من جهات عديدة، ففي الحالة التونسية سوف تكون خسارة النهضة مضاعفة إذا مضت في طريق إخوان مصر، وهو ما يجعل خيار الانحياز للعاصمة منطقياً.

استفاد رئيس حركة النهضة راشد الغنوشي مما جرى في مصر عام 2013 وعقد صفقات مع الرئيس الراحل الباجي قائد السبسي على إثرها، لأنه أراد أن يحافظ على حظوظه السياسية، ربما تكون الدوافع التي أدت به إلى التوافق أقل وطأة مما هو حاصل الآن، لكن الوضعية التي تعيشها الحركة وقادتها وكوارها أشد صعوبة وتجعل من اللجوء إلى اعتصامات على الطريقة المصرية مكلفة، كما أن رفع سقف الاعتماد على العنف ستكون له ارتدادات أمنية قد تقوض ما بنته الحركة على مدار العشرات من السنين.

أكدت تجربة جماعة الإخوان في مصر أن خسارتها كانت كبيرة عندما قررت الاعتماد على جهازها السري العسكري في ممارسة العنف، وأخطأت بتحالفها مع تنظيمات إسلامية معروفة بنهجها الإراهي، ما أفضى إلى خيانة واحدة، ولا تزال الجماعة تبذل جهوداً لإقناع جهات عدة بعدم صحة العلاقة التي وثقتها تقارير غربية.

وتفتتها تقارير غربية.

### خطوة الرئيس التونسي قيس سعيد تعد من أبرز التغييرات التي تعيشها البلاد منذ اندلاع الثورة عام 2011

- يناير 2020: بعد أشهر من المحاولات الفاشلة لتشكيل الحكومة أصبح إلياس الفخاخ رئيساً للوزراء، لكنه أجبر على الاستقالة في غضون أشهر.
- أغسطس 2020: الرئيس قيس سعيد يعين هشام المشيشي رئيساً للحكومة. وسرعان ما يختلف مع الرئيس وتواجه حكومته الهشة أزمة تلو الأخرى مع مواجهتها صعوبة في التصدي لجائحة كورونا والحاجة للقيام بإصلاحات عاجلة.
- يناير 2021: بعد عشر سنوات على الثورة احتجاجات جديدة تجتاح المدن التونسية رداً على اتهامات بعنف الشرطة وبعد أن دمرت الجائحة اقتصاداً ضعيفاً بالفعل.
- يوليو 2021: سعيد يقبل الحكومة ويجمد البرلمان ويقول إنه سيحكم إلى جانب رئيس حكومة جديد، مشيراً إلى تفعيل المادة 80 من الدستور وهو ما رفضته النهضة وأحزاب أخرى في البرلمان.

### تهيئة الأجواء السياسية

تقلل النقطة السابقة من مساحة الفجوة التي يربدها البعض بان التعامل المصري مع الإخوان اعتمد على الخشونة وقوة المؤسسة العسكرية، وهي ملاحظة صحيحة بالطبع، حيث انحاز السيسي كوزير للدفاع في ذلك إلى حركة التملل في الشارع من حكم الإخوان، وشارك الرجل في عملية الإطاحة بالرئيس الإخواني محمد مرسي في الثالث من يوليو عام 2013 بإحكام توافرت له القوة والإرادة والرغبة الشعبية في الشارع.

أعلن الجيش دعمه بوضوح لعزل مرسي وتجميد كافة قراراته بعد أن نزل الملايين من المصريين إلى الشوارع والميادين وطالبوا بهذا العزل الذي توافرت له إرادة سياسية ودينية لا تقل عن وقوف الجيش ضد الإخوان أو خروج الناس عليهم، حيث اجتمع أكبر رمزين في المؤسساتين المسلمة والكهنسية (شيخ الأزهر وبابا الكنيسة المصرية) مع محمد